بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

﴿الٓمٓ ۝١ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾[1]

قد تضمنت الآية الشريفة عنوانين نود الوقوف عندهما:

العنوان الأول: عنوان الكتاب.

والبحث حول هذا العنوان يقع في جهتين:

الجهة الأولى: المقصود من وصف القرآن الكريم بالكتاب.

حينما يصف الله تبارك وتعالى القرآن الكريم بالكتاب –كما في هذه الآية وغيرها– فما هو المقصود من هذا العنوان؟

ذكر سيد الميزان –عليه الرحمة– الوجه في إطلاق عنوان الكتاب على القرآن، وحاصل ما ذكره:

أن المتبادر عرفاً من لفظ الكتاب هو الصحف المخطوطة سواء كانت مخطوطة بقلم أو غيره، ولكن لّما كان الاعتبار في استعمال الأسماء بالأغراض التي وضعت التسمية لأجلها كان ذلك مصححاً للتوسع في إطلاق الأسماء على غير مسمياتها، وبما أن الغرض من الكتاب هو ضبط طائفة من المعاني بحيث يستحضرها الإنسان كلما راجعه لم يكن للخط خصوصية بل قد يكون خطاً او إملاءً أو غير ذلك.

والمستفاد من عبارة سيد الميزان –قدس سره– أن إطلاق الكتاب على القرآن الكريم إنما هو من باب التوسع والمسامحة، والمصحح لهذا الإطلاق التوسعي أن الغرض من الكتاب هو جمع طائفة من المعاني، وبما أن هذا الغرض موجود في القرآن الكريم لذلك صح إطلاق عنوان الكتاب عليه[2].

---

(١) لقمان ١،٢.

(٢) انظر تفسير الميزان ج٧ص٢٥٢، وص٢٧٠ على بعض النسخ.

إلّا أن ما أفاده –قدس سره– محل تأملٍ، والوجه في ذلك:

أن عنوان الكتاب لا يدور مدار الغرض، بل أن عنوان الكتاب يطلق إطلاقاً حقيقياً على مجموعة من المضامين والمعاني إذا توفرت على عنصرين:

العنصر الأول: وجود جامع حقيقي يجمع بين هذه المعاني والمضامين.

والعنصر الثاني: أن يكون لهذه المضامين وعاء.

فما لم يكن هناك وعاء يجمع مضامينَ ومعانياً معينة، ولا يوجد جامع حقيقي بينها فلا يصح أن يطلق عليها عنوان الكتاب، فمثلاً: لا يطلق الكتاب عرفاً على مجموعة من الأفكار الموجودة في ذهن شخص أو ذهن باحث أو ذهن مؤلف ما لم تكن هذه المجموعة من الأفكار في وعاء معين،

كما لا يطلق عنوان الكتاب على مجموعة من الأفعال التي يقوم بها شخص ما لغرض معين، فإن الغرض لا يكفي في صحة إطلاق عنوان الكتاب، بل لا بد من وجود جامع حقيقي بين تلك المعاني والمضامين كي يطلق عنوان الكتاب.

ولذلك نقول: إن إطلاق عنوان الكتاب على القرآن الكريم بلحاظ أن مجموع المضامين التي أوحيت إلى النبي الأكرم –صلى الله عليه وآله– بينها جامع حقيقي وكونه في وعاء معيّن سواءً كان ذلك الوعاء هو أم الكتاب –اللوح المحفوظ– أو كان ذلك الوعاء هو عقل جبرائيل أو كان ذلك الوعاء هو قلب النبي محمد –صلى الله عليه وآله–.

الجهة الثانية: أصناف الكتاب في القرآن الكريم.

للكتاب في القرآن الكريم عدة أصناف:

الصنف الأول: الكتب السماوية: حيث عبر القرآن الكريم عنها بالكتاب، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾[1].

[1] الحديد ٢٥.

الصنف الثاني: كتاب الأعمال: وهو ما ذكره القرآن الكريم في قوله عز وجل:﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴿١٣﴾ ﴾[2].

الصنف الثالث: خارطة الوجود فهذا الكون كله في كتاب: بمعنى أن هناك وعاءً يضم خارطة هذا الوجود الذي نحن نعيش فيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٣﴾﴾[3] ، وقال عز وجل:﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾ ﴾[4] .

الصنف الرابع: كتاب الضبط: فعندما ننظر إلى قوله عز وجل:﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾ ﴾[5] نفهم أن هناك كتابين كتاب محو وإثبات وكتاب ضبط، والكتاب الثاني أطلق عليه عنوان أم الكتاب.

المعنى الخامس: القرآن الكريم.

كما في قوله عز وجل: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾[6]، وقوله عز وجل: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ ﴾[7].

لكن سيدنا الخوئي –قدس سره– في كتابه (البيان في تفسير القرآن) ضمن حديثه حول روايات جمع القرآن في زمن الخليفة الثالث أو زمن الخليفة الثاني قال: (وقد أُطلق لفظ الكتاب على القرآن في كثير من آياته الكريمة، وفي قول النبي –صلى الله عليه وآله–: «إني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله وعترتي» وفي هذا

---

[1] الجاثية ٢٨.

[2] الإسراء ١٣.

[3] يونس ٦١.

[4] ق ٤.

[5] الرعد ٣٩.

[6] البقرة ٢.

[7] لقمان ٢.

دلالة على أنه كان مكتوباً مجموعاً، لأنه لا يصح إطلاق الكتاب عليه وهو في الصدور، بل ولا على ما كتب في اللخاف، والعسب، والأكتاف، إلا على نحو المجاز والعناية، والمجاز لا يُحمل اللفظ عليه من غير قرينة، فإن لفظ الكتاب ظاهر فيما كان له وجود واحد جمعي ولا يُطلق على المكتوب إذا كان مجزءاً غير مجتمع، فضلاً عما إذا لم يُكتب، وكان محفوظاً في الصدور فقط).

فكأن سيدنا الخوئي –قدس سره– يرى أن القرآن قد كُتب في زمن النبي –صلى الله عليه وآله– ولذلك أُطلق عليه عنوان الكتاب وعُبر عنه في القرآن الكريم وفي الروايات الشريفة بعنوان الكتاب. ولكن الظاهر أن هذا الكلام محل تأمل، باعتبار أن إطلاق الكتاب على القرآن الكريم لا لأنه قد كُتب في عهد النبي –صلى الله عليه وآله–، فالقرآن لم يُكتب في عهد النبي إلا في أواخر حياة النبي المصطفى –صلى الله عليه واله–، بينما عنوان الكتاب أُطلق على القرآن منذ أوائل أيام نزوله مما يشير الى أن المصحح لإطلاق الكتاب على القرآن الكريم ليس هو كونه قد جُمع وكتب في عصر النبي المصطفى –صلى الله عليه وآله–.

وإنما المصحح لذلك أن هذه المضامين قبل نزولها كانت في وعاء معين ثم نزلت على النبي –صلى الله عليه وآله–، ويشهد على ما ذكرناه جملة من الآيات الشريفة التي أطلق فيها عنوان الكتاب على الوحي عند نزوله، كقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾[1]، وكقوله تعالى: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢﴾[2].

وبهذا يتم الكلام في العنوان الأول في الآية الشريفة التي صدّرنا بها الكلام.

العنوان الثاني: عنوان الحكيم.

وهنا بحثان: بحث في إحكام القرآن وبحث في حكمة القرآن، حيث وُصف القرآن الكريم بأنه حكيم كما في الآية التي صدرنا بها البحث، ووُصف بأنه محكم كما في قوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١﴾، فلابد من البحث في عنوان الإحكام وعنوان الحكيم ليُعرف هل أن بين العنوانين جامعاً أم أنهما وصفان مختلفان للقرآن الكريم.

---

[1] ص ٢٩

[2] يوسف١و٢

وأما الحديث حول إحكام القرآن فيتم من خلال عرض المعاني المحتملة لإحكام القرآن، فهل إحكام القرآن بلحاظ الوجود أم الإحكام بلحاظ المعنى، أم الإحكام بلحاظ البيان، أم الإحكام بلحاظ الفهم والإدراك، فهنا أربعة معاني محتملة:

المعنى الأول: الإحكام بلحاظ الوجود.

إن جميع الموجودات مرت بمرحلتين: مرحلة إحكام ومرحلة تفصيل، فالإنسان مثلاً مر بمرحلتين مرحلة إحكام عندما كان في عالم الذر، ومرحلة تفصيل عندما وُجد في عالم المادة، وهذا هو المستفاد من قوله عز وجل: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾﴾[1]، فإن الموجودات كانت مختزنة في عالم الذر بشكل مجمل ثم تنزلت فأصبح نزولها وجودا تفصيليا، ومن جملة تلك الموجودات القرآن الكريم فالقرآن الكريم وجود ملكوتي كان ذا إجمالٍ في أم الكتاب ثم أصبح وجوداً تفصيلياً بعد نزوله على النبي –صلى الله عليه وآله–.

المعنى الثاني: الإحكام بلحاظ المعنى.

وهو الذي اختاره سيد الميزان –عليه الرحمة– وحاصله:

إن مضامين القرآن مع كثرتها إلا أنها تنتهي وتشترك في معنى وغرض واحد، فجميع مضامين القرآن الكريم بينها جامع حقيقي يضمها ويحتويها، وبلحاظ هذا الجامع الحقيقي هي محكمة، وبلحاظ تلك المضامين المتكثرة فهي حينئذ مُفصلة، فهو كتاب محكم لوجود الجامع بين مضامينه

وهو مفصل بلحاظ تفصيل مضامينه، فهو محكم من جهة مُفصل من جهة أخرى.

قال –قدس سره– في الجزء العاشر:

(ومن المعلوم أن الكتاب إذا اتصف بالإحكام والتفصيل بهذا المعنى الذي مر فإنما يتصف بهما من جهة ما يشتمل عليه من المعنى والمضمون لا من جهة ألفاظه أو غير ذلك، وأن حال المعاني في الإحكام والتفصيل والاتحاد والاختلاف غير حال الأعيان، فالمعاني المتكثرة إذا رجعت إلى معنىً واحد كان هذا الواحد هو

---

[1] الحجر ٢١

الأصل المحفوظ في الجميع وهو بعينه على إجماله هذه التفاصيل، وهي بعينها على تفاصيلها ذاك الإجمال وهذا كله ظاهر لا ريب فيه.

وعلى هذا فكون آيات الكتاب محكمة أولاً ثم مفصلةً ثانياً معناه: أن الآيات الكريمة القرآنية على اختلاف مضامينها وتشتت مقاصدها وأغراضها ترجع إلى معنى واحد بسيط، وغرض فارد أصلي لا تكثر فيه ولا تشتت ...)[1]

وهذا الكلام منه –قدس سره– مبنيٌ على مسلكه وهو مسلك الحكماء، حيث إنهم يعتقدون أن كل المضامين ترجع إلى أصل التوحيد، أي أن توحيد الله عز وجل هو الجامع الحقيقي بين جميع مضامين القرآن الكريم وأن هذا التوحيد في موردٍ يتجسد عقائد، وفي مورد يتجسد قيم، وفي مورد يتجسد تشريعات وهكذا، وإلا فالجامع الحقيقي بين كل هذه التفاصيل هو التوحيد، ولذلك قال:

(فتوحيده تعالى بما يليق بساحة عزه وكبريائه مثلاً في مقام الاعتقاد هو إثبات أسمائه الحسنى وصفاته العليا، وفي مقام الأخلاق هو التخلق بالأخلاق الكريمة من الرضا والتسليم والشجاعة والعفة والسخاء ونحو ذلك والاجتناب عن الصفات الرذيلة، وفي مقام الأعمال والأفعال الإتيان بالأعمال الصالحة والورع عن محارم الله)[2].

المعنى الثالث: الإحكام بلحاظ البيان.

بمعنى أن القرآن رغم كونه في قمة البلاغة والفصاحة فهو واضحٌ ومشروحٌ ومبين، وقد استطاع القرآن بإعجازه أن يجمع بين سمو البلاغة ووضوح المعنى فهو محكمٌ من حيث كونه في قمة البلاغة وهو مفصلٌ من حيث وضوح ألفاظه وانشراح معانيه، وهذا هو عبارة أخرى عن الفرق بين الإحكام والتفصيل.

المعنى الرابع: الإحكام بلحاظ الإدراك والفهم.

وهو المعنى المختار عندنا وحاصله: إن هذا القرآن عندما كان في أم الكتاب كان شامخاً لا تناله الأفهام ولا تصل إليه العقول، فلما أراد الله أن يوصل القرآن إلى الخلق لكي يعملوا ويقتدوا به ويهتدوا بأنواره فصّله بنحو يمكن أن تناله الأفهام وتدركه العقول فخرج من مرحلة الإحكام –وهي الشموخ في المعنى عن

---

[1] الميزان ج١٠ ص١٣٦و١٣٧

[2] الميزان ج١٠ ص١٣٧

وصول الأفهام إليه– إلى مرحلة التفصيل –وهي اقترابه من عقول الخلق وأفهامهم– لكي يقتدوا به ويقوموا بتطبيق ما فيه.

وهذا المعنى –أعني كون القرآن في مرحلة كان شامخا لا تصل إليه الأفهام ثم صار مفصلا تناله الأفهام– قد شهدت بعض آيات القرآن الكريم كما أشار إلى ذلك سيد الميزان –قدس سره– حينما استعرض بعض المحتملات لمعنى إحكام القرآن وتحدث عن قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾[1]، حيث قال: (وما في هذا المعنى من الآيات مما يدل على أن للقرآن مرتبة عند الله هي أعلى من سطح الأفهام ثم نزل إلى مرتبة تقبل التفهم والتفقه رعاية لحال الأفهام العادية كما يشير إليه أيضا قوله : ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾[2])[3]

ونحن نستقرب هذا المعنى لإحكام القرآن لوجود عدة قرائن تدل عليه:

أولا: إذا لاحظنا الآية المباركة سنجدها عبرت بثم والفعل الماضي، حيث قالت: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾، ويستظهر من هذا التعبير أن جميع آيات القرآن الكريم –بما لها من معنى– قد مرت بدورين ومرحلتين، فهي مرت بمرحلة الإحكام بما لها من المعنى ثم مرت بمرحلة التفصيل وهذا إنما ينطبق على المعنى الأخير؛ لأن المعنى الأخير مفاده أن القرآن بجميع آياته بما له من المعاني كان بنحو شامخٍ لا تصل إليه الأفهام ثم أصبح بنحوٍ يقبل أن تُدركه العقول وتصل إليه الأذهان فهو بأكمله أُحكم، ثم بأكمله فُصل.

وأمّا على التفسير الذي اختاره صاحب الميزان –عليه الرحمة– فإن القرآن محكمٌ وهو مفصلٌ في نفس الوقت وليس ثمة مرحلة متقدمة ومرحلة متأخرة، فإنه محكم بلحاظ أن التوحيد يجمع كل مضامينه، وهو في نفس الوقت بلحاظ العقائد والأخلاق والمواعظ المودعة في آياته يوصف بكونه مفصلاً، وهذا –أعني أن القرآن في آنٍ واحد محكم ومفصل– لا يجتمع مع ظهور الآية في أن القرآن قد مرّ بمرحلتين.

---

[1] الإسراء ١٠٤

[2] الزخرف ٣و٤.

[3] الميزان ج١٠ ص١٣٨

ثانيا: إن ظاهر هذه الآية أن الآيات –بما لها من المعاني– أحكمت ثم فصلت، لا أن هذه الآيات بلحاظ معنىً هي محكم وبلحاظ معنىً آخر هي مفصل، بل بما لها من المعنى أحكمت ثم فصلت، ويؤيد هذا قوله عز وجل: ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٣ ﴾[١]، فإن الظاهر من هذه الآية أن الآيات القرآنية قبل تفصيلها لا تقوى عليها أذهان البشر ولا تصل إليها أفهام العرب، ولمّا خضعت لمرحلة التفصيل بواسطة اللغة العربية أصبح قرآناً عربياً بالإمكان أن تصل الأذهان إليه، وقال في آية أخرى: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ﴾[٢]، والظاهر منها أنه تعالى لو لم يفصل آياته لأعترض الكفار عليه وقالوا لولا فصلت آياته، أي لماذا لم تذكر آياته بنحو واضح بحيث نفهمها ونصل إليها.

ثالثا: يؤيد ما ذكرنا ما ورد في تفسير القمي: قال (فصلت آياته) أي بين حلالها وحرامها واحكامها وسننها.[٣]

فإن من الواضح أن تفصيل التشريع هو الذي يقرب من ذهن البشر؛ لأنه لا يمكن للبشرية أن تعمل بالقرآن ما لم يكن مفصلاً واضحاً مقسماً على سنن وتشريعات وحلال وحرام.

رابعا: أن صاحب الميزان –رحمه الله– في الجزء السابع عشر ارتضى هذا المعنى الذي لم يرتضه في الجزء العاشر، حيث قال: (قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٣ ﴾[٤]، خبر بعد خبر، والتفصيل يقابل الإحكام والإجمال، والمراد بتفصيل آيات القرآن تمييز أبعاضه بعضها من بعض بإنزاله إلى مرتبة البيان بحيث يتمكن السامع العارف بأساليب البيان من فهم معانيه وتعقل مقاصده، وإلى هذا يشير قوله تعالى ﴿ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١ ﴾[٥])[٦].

---

[١] فصلت ٣

[٢] فصلت ٤٤

[٣] تفسير القمي ص٢٥٩

[٤] فصلت ٣

[٥] هود ١

[٦] الميزان ج١٧ ص٣٥٩

كما أن سيد الميزان –عليه الرحمة– بنفسه في الجزء الثالث ذكر هذا المعنى واختاره مع أنه في الجزء العاشر جعله بعيدا، حيث قال:(وإذا أجدت التدبر وجدت أن هذا ينطبق تمام الانطباق على قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ۝٤﴾[1]، فإنه يدل على أن القرآن النازل كان عند الله أمراً أعلى وأحكم من أن يناله العقول أو يعرضه التقطع والتفصل لكنه تعالى عناية بعباده جعله كتاباً مقرراً وألبسه لباس العربية لعلهم يعقلون ما لا سبيل لهم إلى عقله ومعرفته ما دام في أم الكتاب ، وأم الكتاب هذا هو المدلول عليه بقوله: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ۝٣٩﴾[2]، وبقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ۝٢٢﴾[3]، ويدل على إجمال مضمون الآية أيضاً قوله تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾، فالإحكام كونه عند الله بحيث لا ثلمة فيه ولا فصل، والتفصيل هو جعله فصلاً فصلاً وآية آية وتنزيله على النبي صلى الله عليه وآله وسلم)[4]

والحمد لله رب العالمين.

---

[1] الزخرف ٢،٣

[5] الرعد ٢٨

[2] البروج ٢٢،٢٣

[4] الميزان ج٣ ص٥٣